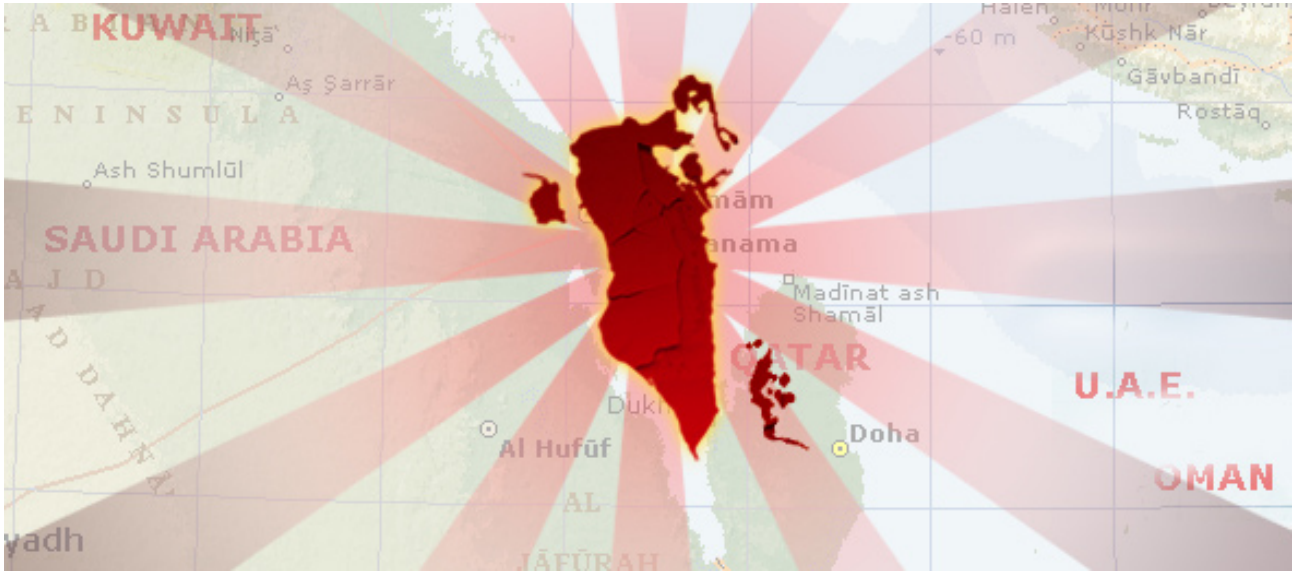


BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

www.bcs1.org.uk

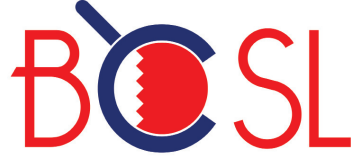


النموذج الخليجي في التغيير السياسي: اقتصاد الطائفية والعنف في البحرين

19 يونيو 2012



عباس المرشد
(باحث بحريني)

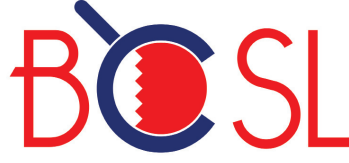


BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

www.bcs1.org.uk

الفهرس

4	مقدمة
6	أولاً: نماذج الربيع العربي
8	ثانياً: مقدمات الحركة الاحتجاجية في البحرين
9	ثالثاً: بدايات الحركة الاحتجاجية
12	رابعاً: موقف الجمعيات السياسية من حركة الاحتجاج
15	خامساً: الطائفية واقتصاد العنف
18	الخلاصة
19	الهوامش



BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

www.bcsl.org.uk

النموذج الخليجي في التغيير السياسي: اقتصاد الطائفية والعنف في البحرين

19 يونيو 2012

مقدمة

تجمع أدبيات تحليل الوضع العربي على أن المجتمعات العربية هي مجتمعات متأزمة، وأن أزمته ليست ذات بعد واحد بل إن هذه المجتمعات تعيش على تل هائل من الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية⁽¹⁾. أدى هذا التوصيف في بعض الاتجاهات المهتمة باستقرار الأنظمة إلى وضع فرضية المجتمعات المأزومة حيث تضمن الأزمات المتعددة المستوى والمتكاثرة لأنظمة الحكم البقاء لمدد أطول وقدرة تلك الأنظمة على مواجهة التحديات وفرض سلطتها على أعضاء المجتمع. فالشرعية التي تستند إليها أنظمة الحكم لا تقوم على شرعية ديمقراطية أو سياسية تعددية تسمح بقدر معقول من التنافسية والبحث عن بدائل مختلفة لحل الأزمات أو مباشرة حلها وفق رؤى مختلفة. الشرعية الوحيدة التي تقوم عليها الكيانات السياسية هي شرعية الأزمات واستثمار تناقضات الواقع المجتمعي لصالح بقاء النظام واستمرار تدفق قراراته الفوقية.

فأما الربيع العربي هذه الأنظمة وأسس أرضية انتفاض على مثل تلك الشرعية مطالبا بشرعية ديمقراطية حقيقية ورغبة جامحة في إنهاء الأوضاع السياسية المترهلة والأوضاع الاجتماعية المتناقضة. بفعل عوامل عديدة استطاعت بعض الانتفاضات العربية من إزاحة الأنظمة الشمولية واستبدالها بأنظمة دستورية ديمقراطية كما في تونس وليبيا ومصر، في حين انتجتها بعض الانتفاضات ناحية إصلاح هياكل الأنظمة وإدخال تحسينات ديمقراطية على الأسس القائمة معللة ذلك بوجود أرضية انفتاح سياسي محدود سبق انطلاق الربيع العربي، وبحكم عوامل داخلية تعوق انجاز إنهاء النظام القائم واستبداله بنظام أكثر فعالية.

من ناحية تحليلية فإن المسار الأول نشط في داخل أنظمة جمهورية مستبدة وهو ما يعد ثورة وانتفاضة من أجل استعادة الدستورية والشرعية بعد تحول النظم الجمهورية لنظم استبدادية شمولية تحكمها نخبة صغيرة تحت مسمى الحزب الوطني. في المقابل وجدت الأنظمة الملكية المقيدة والملكية المطلقة نفسها أمام مطالبات إصلاحية تطال المستويات الهيكلية للنظام الحكم لكن دون الاجهاز عليه تماما مثل حالات البحرين والأردن والمغرب والكويت.

من نافلة القول أن تعاضد شرعية الأزمات مع أوضاع المركزية المستبدة ساعد نجاح بعض الانتفاضات أو الثورات العربية وإعطاء الشرعية للانتفاضات الأخرى في مطالبتها الإصلاحية، حيث أقرت غالبية النظم العربية الحاكمة بضرورة تحقيق إصلاحات سياسية واجتماعية وتقديم حلول عملية لمجموع الأزمات المتفاقمة منذ عقود، وفي الوقت نفسه بدأت هذه الأنظمة عاجزة عن مواكبة متطلبات الإصلاح وهو ما أدى لسقوط بعضها

وتعثر البعض الآخر وإلى مزيد من التسليطية والمركزية لدى بعض الأنظمة المقاومة لأى دعوات إصلاحية كالسعودية والجزائر.

تعد البحرين واحدة من ضمن البلدان التي أزهدها فيها الربيع العربي مبكرا حيث انطلقت فيها شرارة الانتفاضة الديمقراطية في فبراير 2011 بعد سقوط النظام المصري مباشرة وبالتزامن مع الثورة اليمنية والليبية وسوريا لاحقا. كانت خصوصية الربيع البحريني تتمثل في عدة خصائص أبرزها :

1- أن الانتفاضة فيها تأتي في سياق استمرارية عمل سياسي مطالب بالديمقراطية، إي أن الربيع العربي جاء في خضم وجود حركة سياسية إصلاحية نشطة وفاعلة استطاعت في فترة من الفترات أن تفرض على النظام القيام بخطوات ناحية الانفتاح السياسي.

2- أن الأقليم الذي حدثت فيه الانتفاضة يصنف إقليميا ريعيا إذ تقوم موازونات الدولة على موارد وإيجارات طبيعية تسمح للنظام السياسي بعقد اتفاقيات غير معلنة تقوم لى مبدأ « لا ضرائب لا تمثيل».

3- إنها تحدث في نسيج اجتماعي منقسم طائفيا بدرجة أعلى من أي مجتمع عربي آخر.

4- إن الوضع الإقليمي للبحرين يمثل خاصرة ضرورة لأطراف متخاصمة أساسا فمن ناحية هناك الصراع الإيراني السعودي وهناك الصراع الأمريكي الإيراني وهناك الصراع القطري السعودي وهكذا هي دوائر الصراع الإقليمية التي تفرض تداعياتها على نمط السياسات المتبعة سواء من قبل النظام أو قوى المعارضة، وهذا يؤدي في نهاية المطاف لنقص القدرة على الاستقلال والسيادة الكاملة في صنع السياسات واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

5- إن نوعية المواجهة وكمية القمع الذي استهدف الانتفاضة غير قابل للمقارنة مع مواجهة وقمع الانتفاضات العربية الأخرى، فنحن نتحدث هنا عن مواجهة ستة جيوش نظامية متحدة بالإضافة لأجهزة استخباراتية متكاملة مع بعضها البعض في كل دول الخليج العربي، فضلا عن نظام سياسي يقوم على أرضية بوليسية أمنية قامعة.

بقدر ما كانت هذه الخصائص تؤدي دورا معيقا وتفرض تناولات مختلفة عن تناولات الربيع العربي فلخصوصية الوضع الإقليمي كان سهلا دخول القوات السعودية لمساندة النظام في وجه الثوار ولقمع الانتفاضة فيها ولخصوصية الوضع الدولي فمن السهل اكتشاف تراخي الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي في الضغط على النظام خشية دخول الجانب الإيراني. وقبل ذلك فإن القدرة الاقتصادية الكبيرة وموقعها الأساسي من الأزمة الاقتصادية القائمة أدى إلى قدرة النظام على التحكم بالقرارات الدولية وابعاد شبح التدخل المباشر لفرض الديمقراطية وبمثال نفسه سنجد أن مركزية الإعلام العربي ممثلا في قناة الجزيرة وقناة العربية وانحياز هذه الوسائل ناحية النظام قد فرض نفسه على تغطية أحداث الانتفاضة.

البحرين ومنذ فبراير 2011 تعيش تحت ضغوط هذا الواقع العربي الجديد وتحت ضغوط معقدة لاستكمال البناء الديمقراطي الناشئ والذي ابتداء منذ فبراير 2001. وسوف يقوم هذا الجزء بدراسة الأحداث الجارية وفق فرضيات التغيير في الممالك الدستورية المقيدة مقارنة بالتغيير في الأنظمة الجمهورية. هذا الاهتمام المؤسسي لن يلغي الاستعانة والتركيز على المتغيرات السياسية الإقليمية منها والمحلية في ضوء نتائج الدراسة الميدانية التي تم التوصل إليها قبل اندلاع الأحداث.

أولاً: نماذج الربيع العربي

الانتقال الديمقراطي عبر العبور من حالة المركزية السلطوية من خلال تفتيت السلطة وإعادة توزيعها وفق طريقة ديمقراطية ومن خلال مؤسسات تنظيمية دستورية تكتسب شرعيتها من الشعب.

تحت هذا الإطار العام يمكن استخلاص مجموعة من العوامل ذات الصلة بالحراك الديمقراطي العام وهي مجموعة العوامل التي تشكل بناء كل حالة عن الأخرى وتعطي مؤشرات أولية عن ما سوف تنتهي إليه الاحتجاجات والتظاهرات السياسية. ولكن قبل استعراض مجموعة العوامل ودورها في الحالة البحرينية التي نحن بصدد الحديث عنها لا بد من الإشارة هنا إلى ضرورة الفصل بين أنظمة الحكم العربية والأخذ بمفارقات ذلك الفصل وتداعياته.

رغم اشتراك الأنظمة العربية في المركزية السياسية مقابل افتقار الأفقية السياسية ذات الصيغة الديمقراطية، فبالإمكان أن نقيم اختلافا جوهريا بين أنظمة حكم جماهيرية وأنظمة حكم ملكية. التمييز بين هاتين المجموعتين ضروري جدا لمعرفة درجة المركزية السياسية وخط سيرها نحو الديمقراطية، وهو تمييز يسمح للمراقب أن يبني نموذجا معرفيا خاصا بكل حالة عبر دمج المكونات التاريخية والسياسية في المعطيات الراهنة بما يتفق ومنهجية الانتقال الديمقراطي المتدرج.

من خصائص الأنظمة الجمهورية العربية أنها أنظمة حديثة زمنيا مقارنة بالأنظمة الملكية التي تمتد جذور بعضها لمئات السنين ومرتسخة أكثر من الأنظمة الجمهورية، الفرق الثاني والأهم أن الأنظمة الجمهورية تستمد شرعيتها السياسية من خلال دساتير تنظم عملية تداول السلطة نظريا، إلا أنها تدار بأكثر من حيلة تضمن بقاء الحزب الحاكم وحيدا في المنافسة، بما يحولها إلى أنظمة تنافسية لكنها سلطوية، في حين أن الأنظمة الملكية تستمد شرعيتها من الإرث التاريخي والحالة الاجتماعية للدولة وعلاقتها بالمجتمع، التي وأن تغطت بغطاء دستوري إلا أنه غطاء يقوي الحالة التوارثية فيها ويقوي الأساس التاريخي والاجتماعي كما في حالة المغرب والأردن والبحرين إذ تنص دساتير هذه الممالك على بقاء الحكم متوارثا في عائلة وحيدة تحكم وتدير شؤون البلاد بدرجة مركزية مختلفة بدرجات بسيطة. الحالة التي وصلت إليها الأنظمة الجمهورية أنها تحولت من أنظمة جمهورية إلى أنظمة عائلية كما في الحالة التونسية والحالة المصرية يعاضدها مجموعة من الزبائن المنتفعين وبالتالي فإن المطالب الديمقراطية تجد أسسها وطيده في الأساس الجمهوري الأصيل للنظام السياسي، لتكون القوى الديمقراطية أمام حالة معركة استعادة الدستور، على خلاف الأنظمة الملكية التي تتحرك فيها

منذ نهاية 2010 والعديد من البلاد العربية تشهد اضطرابات سياسية تعد الأولى من نوعها على الأقل منذ ظهور دولة الاستقلال في ستينات القرن الماضي. الاضطرابات السياسية ابتدأت في تونس التي لم يكن يتوقع لها أن تكون فاتحة بوابة الثورات العربية أو ما أصطلح على تسميته بربيع الثورات العربية، وهي الآن تزدهر في بلدان عديدة مثل سوريا واليمن والبحرين والأردن والمغرب والجزائر وغيرها من الدول العربية. ربما لا يزال الوقت مبكرا لدراسة وتحليل مثل هذه الظاهرة التي شهدتها البلاد العربية خصوصا وأن هناك مفارقات عميقة بين مختلف تلك التحركات ومدى انطباق مصطلح الثورة على بعضها وكون بعضها لا تزال في ضوء الاحتجاج أو أن بعضها ذا منحنى اصلاحي، فالتمترس بنموذج واحد يشمل كافة البلاد العربية لا يعني سوى اللجوء للتسطيح والعفوية في النظر. رغم ذلك فإن ثمة اتفاق على أن المحرك المشترك بين هذه الانتفاضات وتظاهرات الاحتجاج وصولا للثورة، يقع ضمن محور ما يمكن تسميته بتفكيك المركزية للسلطة السياسية، ومحاولة البحث عن أطر بديلة تعيد توزيع النفوذ والسلطة، بحيث يسمح للفئات المعزولة والمهمشة لممارسة العمل السياسي وفق خيارات أفضل. إن تفتيت المركزية السلطوية القائمة والماسكة بزمام الأمور هو ما يجمع كافة التظاهرات العربية على مختلف توجهاتها، وهو ما قد يسمح لجميع الفئات بالحصول على نسبة ما من السلطة بعد إعادة توزيعها وفق رؤية مؤسساتية ديمقراطية محكمة بضوابط دستورية ذات صيغة عقدية.

إن العامل الجامع (النموذج الكلي) بين أنظمة الحكم العربية رغم اختلافها مؤسساتيا وسياسيا هو تمكن المركزية السياسية وتضخمها ضمن حلقة صغيرة جدا قادرة على الاستحواذ على المقدار الأكبر من السلطة والثروة الاقتصادية، مقابل تهميش سائر الفئات المجتمعية ورهنها لمتغيرات أفراد السلطة المركزية. من شأن هذا النموذج أن يصل بطبيعته لنهاية شبه محتومة وهي الانفجار والانكشاف أمام أي محاولة تغييرية، فالمركزية السياسية تبقى مهددة دوما بالانقسام الداخلي، واستعداد فئات المجتمع، وهو ما يفرض لبروز خطين داخل السلطة أحدهما متشدد والآخر معتدل أو إصلاحية، وهي أي المركزية مهددة أيضا بتفاهم الغضب من حولها من قبل الفئات المعزولة التي تسعى للحصول على حقوقها السياسية والاقتصادية، والانتهاز من مرحلة السلطة الواحدة والصوت الواحد والحكومة الفردية. كما يسهم هذا النموذج في بلورة وصياغة الهوية الوطنية الجامعة التي هي شرط ضروري لبدء أي مسار ديمقراطي وأهم مرحلة من مراحل عملية

مرحلة من الانفتاح السياسي أقله عشر سنوات من الآن كما في البحرين والمغرب والأردن، وما يحمل المطالبة الديمقراطية على انتهاج مسار الإصلاح؛ هو ترهل المشاريع الإصلاحية وعجزها عن مواكبة التطورات الديمقراطية الموعودة أو ما يطلق عليه بالبقاء في مرحلة الشفق أو المرحلة الرمادية. وبالتالي فإن إدراج عنصر الانفتاح السياسي في عملية تحليل ديمقراطية الأنظمة الملكية يجب أن يكون دقيقا ومفرضا حسب كل حالة منفردة، على اعتبار أن مخرجات الانفتاح السياسي تختلف في درجة تأثيرها ونمط الاستجابات السياسية المتصلة بدورها بشبكة النسيج الاجتماعي والسياسي لكل دولة. ففي الدول الملكية المنقسمة والتي تمتلك الجماعات السياسية قوة جماهيرية عالية تصبح نتائج الانفتاح السياسي كبيرة وداعمة للمسار الديمقراطي لكنها أيضا تواجه بخطر الانقسام المجتمعي الذي يتحول في بعض الأحيان لصور من العنف الرسمي أو عنف القمة ضد القاعدة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الأنظمة الملكية ليست على درجة واحدة من ناحية ضغوط الإصلاح الديمقراطي فيها، فهذه الأنظمة الملكية يقع بعضها أو جلها تحت خط عامل النفط والاقتصاد العالمي كما في الممالك الخليجية. فالتغيير في الممالك الخليجية بقدر ما هو أمر حتمي، ومن غير المتوقع أن تتجاوز هذه الأنظمة أكبر موجة تغييرات سياسية تشهدها البلاد العربية، دون أن يطالها تغيير ملحوظ، لكن التغيير يبقى أمرا يثير القلق من ناحية مخرجاته وقدرة منافسته لمخرجات التغيير في النظم الجمهورية كمصر وتونس. وتقدم هذه الإشارة عدة افتراضات هامة:

أولا: إن الأنظمة الملكية (النفطية) يتعذر على القوى السياسية فيها أن تقوم بثورة سياسية كاملة.

ثانيا: إن نماذج حركات الاحتجاج التي يمكن أن تقود عملية الانتقال الديمقراطي تشكل طرازاً فريداً في مخرجات التسويات السياسية المترتبة.

المطالب الديمقراطية إلى تحرير السلطة العائلية التي تبني نفسها على شرعية تاريخية وشرعية إنجاز اقتصادي ونقلها إلى سلطة شعبية تبني شرعيتها على أسس دستورية وقاعدة ديمقراطية تقلل من تأثيرات القبيلة والعصبوية القرابية، وهي أرضية يجب تأسيسها بشكل متقن وقوي لضمان نجاح عملية التغيير والانتقال من أجل نزع الشرعية الملكية واستبدالها بشرعية دستورية عقيدة. تداعيات هذا التحليل تطال طبيعة الحال المسار الذي انطلقت فيه الاضطرابات السياسية ووصلت في الأنظمة الجمهورية لحد إعلان الثورة واستبدال الشرعية القائمة بشرعية جديدة لكنها مستمدة من الأساس الجمهوري وهو المكون السياسي الغائب عن حالة الأنظمة الملكية التي وإن كانت تتباين مع نظيرتها الجمهورية من حيث الشرعية إلا أن مسار المطالب الديمقراطية فيها يأخذ مسارا مشتابها في الجزء الأكبر حيث تبرز دعوات تقييد الممالك المطلقة وديمقراطية الملكيات المقيدة.

اختلاف طبيعة الأنظمة العربية من الناحيتين التاريخية والمؤسسية، يجر معه اختلاف واضح في صيغ المطالبة بالديمقراطية والبدء في عمليات الانتقال الديمقراطي. إن طريقة وآلية المطالبة بالديمقراطية في الأنظمة الجماهيرية اتسمت في بعدها الميداني بطابع ثوري مقابل الأنظمة الملكية التي سارت فيها المطالب الديمقراطية عبر طريق إصلاح. وهذا ما يدفع بالاتجاه في تحليل الأوضاع السياسية نحو تحليل مؤسسي، يبحث في دور مؤسسات النظام السياسي وموقعها في العملية السياسية الديمقراطية. ففي الأنظمة الجماهيرية السلطوية تفقد المؤسسات شرعيتها الشعبية وتتحوّل لمنافذ خاصة بالحزب الحاكم أو النخبة الحاكمة، في حين أن الأنظمة الملكية ونظرا لعلاقتها الاجتماعية مع فاعلين آخرين غير المؤسسات السياسية تبقى على علاقة ما مع المجتمع وهذا ما يشجع مسار الإصلاح فيها لا مسار الثورة والتغيير الشامل. ورغم صوابية هذا الوجه وفق التحليل النظري، إلا أن المعطيات العملية تشير إلى أن الأنظمة الملكية خصوصا المقيدة منها كانت قد باشرت

جدول (1)

التحولات الديمقراطية داخل الأنظمة العربية

النماذج العربية	الحالة المستقبلية	تصنيف النظام الحالي
مصر، تونس، الجزائر	جمهورية ديمقراطية	جمهورية سلطوي
السعودية، قطر، عمان	ملكية مقيدة	ملكية مطلقة
البحرين، الكويت، الأردن، المغرب	ملكية ديمقراطية	ملكية مقيدة

والأمر المهم جدا هو إعادة تعريف اقتصاديات النفط في الخليج العربي لصالحها، ومطالبة العرب بالاستثمار في مشاريعها للطاقة النووية.

أمام التحديات السياسية التي تواجهها الممالك الخليجية، والاختلاف الكبير في مفهوم الأمن القومي بين الرؤية الأمريكية القائمة على ضرورة إدخال إصلاحات سياسية هيكلية جادة وبسرعة على ممالك الخليج، وبين رؤية الأنظمة السياسية الخليجية لمصالحها وقدرتها على البقاء ونوعية التغيير الذي تحبذ، ووسط تهديدات إقليمية متعددة الاتجاهات، اندلعت احتجاجات 14 فبراير 2011 بعد مرور عشر سنوات من البدء في الإصلاح السياسي والذي تم بموجبه تحول البحرين لمملكة دستورية وسمح للقوى السياسية أن تعمل في إطار منفتح سياسيا، إلا أن الانفتاح السياسي تعرض لعدة انتقادات من قبل القوى السياسية المعارضة بالأخص قيام الحكم بإصدار دستور جديد يقلص السلطة التشريعية لحدود أقل من حدود دستور 1973. عملية الانفتاح السياسي أدت بدورها، رغم تعثرها وبقائها في مرحلة رمادية، لتقوية المجتمع المدني وتقوية التنظيمات السياسية المعارضة والمالية. وأكتسبت القوى المعارضة الراكدة نفوذا أكبر وقوة شعبية عبر توفير الانفتاح السياسي خزانا هائلا من الأفكار والمطالب الديمقراطية التي إما أن تكون مؤجلة أو غير مسموح بتداولها.

على إثر ذلك التغير السياسي والبقاء في مرحلة الشفق، والقوة التغييرية للانفتاح السياسي، بات مؤكدا أن التطور السياسي الديمقراطي في البحرين، يتوقف على مدى تقدم الحوار وقبول الحكم بقيام بناء دستوري ديمقراطي وقانوني يكفل لكافة المواطنين، بصرف النظر عن اختلاف أعراقهم وأديانهم وأجناسهم والمساواة في الحقوق والواجبات المادية والمعنوية، وبالأخص تداول السلطة وتنظيم الأحزاب وما يحول دون بناء مركزية سلطوية⁽²⁾.

والواقع أن بناء الدولة وتأسيس شرعيتها في البحرين قام - تاريخيا على الأقل - وفقا للأسس العائلية من خلال وجود أسرة حاكمة عملت على تقوية ذاتها وتماسكها الداخلي بالاعتماد على العصبية القبلية، وعلى سياسة توزيع الثروة بأشكالها المختلفة مع الاحتفاظ بالقبائل الأخرى في حالة تنافس فيما بينها حتى لا تتزايد قوتها بشكل يهدد الوضع المهيمن للأسرة الحاكمة في إطار سياسة الصراع المتوازن. النظام السياسي الحالي في البحرين يقوم على الملكية الدستورية حيث أن الحكم الوراثي في أسرة آل خليفة يتولاها الابن الأكبر للحاكم، ويمارس الملك سلطاته

ثالثا: إن عملية الانتقال الديمقراطي في هذه الممالك عملية ليست داخلية بالمطلق بل إنها تخضع لتوافقات إقليمية متعددة الأطراف.

ثانيا: مقدمات الحركة الاحتجاجية في البحرين

تعد البحرين البلد الوحيد من بلدان مجلس التعاون الخليجي الذي شهد تاريخا حافلا بحركات الاحتجاج السياسي والمطالبات بالاستقلال والإصلاح والمشاركة في صناعة القرار والحصول على نصيب وافر من الثروات. إذ بدأت هذه الحركات منذ العام 1919 واستمرت حتى الآن. التركيبة الجيو - سياسية للبحرين تجعل وضعها السياسي معقدا. فهي من جهة تقع في منطقة رمادية تعتبر خطأ أحمر لأكبر دولتين مذهبيتين في المنطقة، إيران الشيعية من جهة والمملكة العربية السعودية السنية من جهة أخرى. بالإضافة لذلك فالبحرين تقع من ناحية استراتيجية في قلب السياسة الأمريكية في المنطقة بحكم وجود قاعدة الأسطول الأمريكي الخامس على أرضها وبحكم دخول البحرين في اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. فمنطقة الخليج العربي وبالأخص البحرين تعتبر مصدرا أساسيا للمصالح الغربية وخزان احتياطي لتنفيذ السياسات الأمريكية في المنطقة.

ومن هنا فإن دول الخليج العربي في الاستراتيجية الأمريكية تمثل خط الدفاع الأمامي للمصالح الأمريكية، وإن أي تغيير في قواعد هذه الأنظمة يجب أن يكون تحت رعايتها. وهو ما تجاهلته السياسة الأمريكية تماما في منطقة الخليج إذ لا توجد للولايات المتحدة الأمريكية بدائل سياسية لأنظمة الحكم القائمة، وقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية فرض نفوذها في المنطقة نهاية الخمسينات ترهن مصالحها ببقاء وتقوية وحماية أنظمة الحكم، وغض النظر أو بالأحرى تجاهل غياب الديمقراطية في هذه الممالك. من جانب آخر أكثر حيوية فإن الصراع بين دول المنطقة وإيران له مدخلية كبيرة في تحديد شكل التطور السياسي في البحرين، وهناك إمكانية لأن يستثمر في كل المنعطفات الديمقراطية.

إذ من الواضح أن لإيران اهتماماً خاصاً بمنطقة الخليج العربي حيث تعتبره من ضمن أمنها القومي المباشر، كما إن إحداث أي تغيير في أي نظام عربي في الخليج، سيثير الكثير من المخاوف المتعلقة بنفوذ إيران وأهدافها القومية القائمة على تقليص النفوذ الأمريكي؛ وتعظيم نفوذها، و إقناع بقية دول المنطقة بمد يد التعاون مع إيران، أو أنها ستواجه مخاطر داخلية وخارجية،

كما أنها امتداد تاريخي لأوضاع سابقة. وعليه يمكن تسميتها بـ «حركة احتجاج سياسي» لأنها حركة عبر المشاركون فيها عن احتجاجهم للأوضاع القائمة، وطالبوا بتغييرها بطريقة سلمية غير عنيفة، وإن تم ذلك بأليات مستعارة من ثورات شعبية كالعصيان المدني والاضرابات العمالية والمسيرات الجماهيرية الحاشدة بل استعارة الشعارات أيضا كما في استعارة شعار الشعب يريد إسقاط النظام.

كنتيجة مبدئية فإن وصف الأحداث بالحركة الاحتجاجية يجلب معه أسئلة خاصة بجدوى نجاح الحركات الاحتجاجية وتحديد قوامها السياسي لاستكمال دورها السياسي الديمقراطي بعيدا عن راهنية اللحظة السياسية غير الواضحة لحد الآن. الحركات الإجتماعية Mouvements Sociales – التي يعبرُ بها الفاعلون عن ذواتهم في مواجهة وتصدي سيطرة وقهر المؤسسات الاجتماعية أو السياسية، بتعبير الآن تورين تعني تحديدا أن ما يقوم به الفاعلون ليس مجرد ردود أفعال تجاه تكريس المؤسسات الاجتماعية عليهم، ولكنهم ينتجونها ويحددونها بتوجهاتهم الثقافية وبالصراعات الاجتماعية المنخرطين فيها، وكما إنها لسيت مجرد تمرد يتم على هامش المجتمع دون تأثير كبير، وذلك انطلاقا من قدرتها على التأثير في الرأي العام ومحاولتها تشكيل نسق اجتماعي أو سياسي جديد

ففي أغلب الحركات الاحتجاجية يجب أن تتوفر ثلاثة مبادئ اساسية لتحقيق نجاح ملموس يجعلها قادرة على الاستمرار وإحداث التغيير المنشود، فهناك أولا تحديد الهوية والتوحد حولها وهو مبدأ يفترض ضمنا تحديد من هم داخل الهوية ومن هم خارجها ويتضمن أيضا تحديد الأعداء والمتحالفين في إطار من المطالب والشعور الذاتي المتوحد. ومن هذا المبدأ يشتق المبدأ الثاني وهو التعارض أو الخصوم المرتقبين للحركة الاحتجاجية أي يجب أن يكون خصم الحركة واضحا وموضوعيا. أو بصيغة أخرى يكون الجواب واضحا عن سؤال: لماذا الحركة الاجتماعية؟ وضد من؟

أما المبدأ الثالث فهو المتعلق بكلية الحركة واستعاب نسقها لأكبر عدد من الفئات الاجتماعية والسياسية الأخرى أو بعبارة أدق قدرة نسق الحركة الاحتجاجية على الاستيعاب والابتعاد عن النمط المغلق. فالأنساق تستطيع حفظ استمراريتها بالانفتاح، لأنها محتاجة في كل وقت وحين لاستدخال طاقات جديدة، أفكار متجددة، وبنيات حديثة. أما الأنساق المغلقة فمحكوم عليها بالتلاشي⁽⁴⁾.

من خلال مجلس وزراء ومن خلال ترأسه للسلطات التشريعية والقضائية. ويتولى الوزارات المهمة مثل (الخارجية – والدفاع – والداخلية – والعدل والإسكان) وزراء من الأسرة الحاكمة كما يتولون في معظم الأحيان وزارات أخرى مثل (المواصلات والعمل والشؤون الاجتماعية ورئاسة المؤسسة العامة للشباب والرياضة ورئاسة المجلس البلدي المركزي) فيما تتنوع مسؤولية بعض الوزارات مثل الصحة والتربية والتعليم والتجارة والزراعة والأشغال والتنمية ووزارتي الدولة للشؤون القانونية وشؤون مجلس الوزراء مناصفة بين أفراد الطائفتين الشيعية والسنية. يدعم ذلك كله التدخل العضوي بين الدولة والعائلة الحاكمة إلى المدى الذي يصبح فيه الولاء لها مرادفا للولاء للوطن. وإضافة إلى أساليب توزيع المزايا والمنافع من خلال سياس

ة الإنفاق العام والتوظيف الحكومي، فإن أساليب السيطرة ترتبط بما يسمى بالتضامنيات غير الرسمية. ومن ثم فإن المعارضة السياسية (الشيعية واليسارية) في البحرين ترى أن صراعها الأساسي مع نظام الحكم ذي الأساس الديمقراطي المقيد؛ على اعتبار أن الديمقراطية المقيدة تنكر على المواطنين حقهم الدستوري في المشاركة السياسية الكاملة وترى أن أقصى ما يمكن أن يسمح به هو المنافسة ضمن أطر دستورية تعرقل البناء الديمقراطي السليم.

هذا بالإضافة إلى التفاوت في توزيع الدخل القومي للمواطنين، فالدولة تلعب دور المهيمن على الحياة الاجتماعية والاقتصادية على نحو يؤثر على وضع مختلف فئات المجتمع بخلاف فئة محدودة هي الأسرة الحاكمة التي تجمع بين يديها عناصر الثروة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وبالرغم من عدم وجود بيانات رسمية عن نصيب مختلف الفئات الاجتماعية من الدخل القومي في البحرين إلا أن هناك العديد من المؤشرات لواقع التفاوت الاجتماعي وعمقه فهناك تباين حاد في توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية واختلال كبير في توزيع الإنفاق العام وتباين حاد في الأوضاع المعيشية.

ثالثا: بدايات الحركة الاحتجاجية

إزاء التباين في تسمية الأحداث هل هي انتفاضة أو حركة إصلاح أو ثورة شعبية أو حركة احتجاج⁽³⁾، فإن احتجاجات 14 فبراير لا يمكن إبعادها عن سياقها العلمي في التطور السياسي للمجتمع البحريني، وهي في النهاية عبارة عن حركة احتجاج سياسي ذات أهداف محددة وإن تفاوتت مستوياتها، واختلفت درجة تنظيمها

رغم أن البدايات الأولى لفعالية يوم الغضب كانت من قبل مجموعات شبابية غير منتمة للجمعيات السياسية الرسمية ومعظم الذين خرجوا صباح يوم 14 فبراير كانوا من المصنفين على أنهم جماعات سياسية غير مرخصة إلا أن مواجهتهم بالقوة والتدابير العنيفة من قبل رجال الأمن البحريني وسقوط قتيل في اليوم الأول من بدء الاحتجاج، فاقم الأمر محليا وحرك كرة الاحتجاج لتصبح حركة احتجاج شعبية واسعة جدا شارك فيها مئات الآلاف من المواطنين بما في ذلك قوى المعارضة بكافة أطيافها الإسلامية واليسارية والقوى غير المرخصة.

من ناحية توصيفية يمكن وضع الحركة الاحتجاجية في تسلسل مرحلي يتكون من ثلاث مراحل تتابعية تعكس جزءا كبيرا من الفرضيات الخاصة بالمسار الديمقراطي في الممالك الدستورية النفطية وبالأخص فرضية تعذر قيام ثورة شعبية فيها والاحتمال الكبير لتدخل خارجي في الأحداث وهو ما يقوي في نهاية تمييز وفردة النموذج الذي تسير عليه حركة الاحتجاج، والمراحل هي:

المرحلة الأولى: انطلاق الأحداث وتشكلها ميدانيا ومواجهتها بالتدابير العنيفة وصولا لتدخل الجيش البحريني في المرة الأولى بتاريخ 17 فبراير 2011 لمواجهة الاحتجاجات وتسبب ذلك في سقوط أكثر من أربعة قتلى ومئات من الجرحى.

المرحلة الثانية: بدء مرحلة الحوار والتفاوض بين نظام الحكم وقوى الاحتجاج وقوى المعارضة واستمرار هذا الوضع حتى تدخل الجيش البحريني مرة أخرى بتاريخ 17 مارس 2011 ودخول قوات درع الجزيرة العربية البحرين.

المرحلة الثالثة: سيطرة الحكومة على الأوضاع السياسية وإنهاء حالة الاحتجاج المركزي مع استمرار الاحتجاجات في المناطق المختلفة وارتفاع عدد القتلى لأكثر من 40 شخصا، وبوادر تدويل أو أقلمة الحركة الاحتجاجية.

يبرز هذا التطور التتابعي اختلاف حركة الاحتجاج في البحرين عن مراحل تطور حركات الاحتجاج في كل من مصر وتونس وهو اختلاف قائم على اختلاف نموذج الحركة الاحتجاجية بين هذه الدول، ومن جهة أخرى هو اختلاف يرتفع إلى تباين الأنظمة السياسية وتوزعها بين أنظمة جمهورية وأخرى ملكية وقد أمكن دراسة أكثر من خمسة عشر عنصرا يشكلان عناصر التحليل داخل النموذج الكلي وهو نموذج تفتيت المركزية كما يتضح في الجدول التالي:

الحركة الاحتجاجية في البحرين جاءت على إثر دعوات مجموعات الشباب على غرار ما جرى في مصر وباقي البلدان العربية، وفي السياقات السياسية نفسها حيث تركز السلطة والرغبة في تفتيتها.

وقد بدأ الشباب البحريني حملة الدعوة ليوم غضب بحريني تم تحديده بشكل تداولي على صفحا الفيسك بوك ومواقع الكترونية مثل ملتقى البحرين وتوصلوا لاختيار يوم 14 فبراير لكونه يمثل بالنسبة لهم يوم الانقلاب على دستور 1973 وذكرى إصدار دستور 2002. وعلى الصفحات نفسها تم مناقشة آلية الاحتجاج وأماكن الانطلاق وتحديد مكان الاعتصام الدائم المزمع عقده، حيث أفرزت تلك المناقشات والتداولات أن يكون يوم الغضب البحريني سليما تماما ومبتعدا عن كل مظاهر العنف والمواجهة التي صبغت الاحتجاجات السابقة والمستمرة منذ 2007 على الأقل كحرق الإطارات أو المواجهات مع رجال الأمن، كما تم تحديد دوار اللؤلؤة كمكان تتوجه إليه المسيرات والمظاهرات المنطلقة من كافة مناطق البحرين، اقتداء بميدان التحرير في مصر.

كان موقف الجمعيات السياسية الرسمية موقفا حذرا ومختلفا حول طريقة التعاطي مع هذه الدعوة. فجمعية العمل الديمقراطي أصدرت بيانا بتاريخ 10 فبراير أيدت فيه مثل هذه الدعوة ودعت الحكومة لضمان سلامة المحتجين وحقهم في التظاهر السلمي، في حين اكتفت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية بتأييد حق التظاهر السلمي ودعوة الجهات الرسمية لضمان هذا الحق دون أن يخرج ذلك في بيان رسمي ولكن جاء ذلك على لسان عدة مسؤولين في الجمعية ومن ضمنهم نواب في مجلس النواب كما أيدت المرجعية الدينية الشيعية في البحرين حق التظاهر في أي وقت وأكدت على ضرورة ضمان حق الناس في التظاهر السلمي والتعبير عن مطالبهم السياسية⁽⁵⁾.

الجمعيات السياسية الأخرى خصوصا المصنفة كجمعيات موالية ألترمت الصمت التام ولم يصدر منها أي إشارة تأييد أو رفض. في الجانب الرسمي الممثل في الحكومة فقد أقدمت على خطوات مختلفة لاحتواء دعوة يوم الغضب. فاجتمع ملك البلاد مع بعض رجال الدين الشيعية وتحدث معهم حول ضرورة إمساك الشارع الشيعي من التفاعل مع هذه الدعوات وفي الوقت نفسه أمر الملك بصرف ألف دينار لكل عائلة بحرينية وأمر بسرعة إدراج المعونة الاقتصادية في ميزانية الدولة بعد أن كانت الحكومة ترفض ذلك بحجة نقص الميزانية والأزمة الاقتصادية⁽⁶⁾.

جدول عناصر نموذج تفتيت المركزية في الدول العربية
(2) جدول

عنصر التحليل	مصر	تونس	البحرين
قوة الأحزاب	ضعيفة	ضعيفة	فوق المتوسط
تماسك النخبة الحاكمة	منقسمة	منقسمة	متوحدة
الجغرافيا	واسعة	واسعة	صغيرة
المنظمون	شباب	شباب	شباب
الانقسام الاجتماعي	أثر ضعيف	أثر ضعيف	منقسم مذهبيا
الدعم الخارجي	متغير	متغير	ثابت
التحالفات الداخلية	اقتصادية	اقتصادية	قبلية وطاقفية
الانفتاح السياسي	قمع	قمع	قمع
الاقتصاد المحلي	منخفض	منخفض	ضعيف
التجارب الثورية	توجد	توجد	لا توجد
شكل النظام السياسي	جمهوري	جمهوري	ملكي دستوري مقيد
إمكانية التدخل الخارجي	ضعيفة جدا	ضعيفة جدا	عالية جدا
فرص التسويات	مرفوضة	مرفوضة	متأرجحة
أجنحة السلطة	غير موجودة	غير موجودة	بسيطة
مخرجات التغيير	خلع الرئيس وإجراء تعديلات دستورية	خلع الحزب الحاكم وتأسيس هيئة تأسيسية لوضع دستور جديد	وضع دستور ديمقراطي جديد
حجم الفساد	هائل	هائل	هائل
الإعلام المساند	كبير جدا	كبير جدا	متوسط

رابعاً: موقف الجمعيات السياسية من حركة الاحتجاج

الحقيقة التي يتفق عليها الجميع أن حجم الحركة وتزايد قوتها كان أمراً مفاجئاً للجميع وبدأ الأمر وكأنه كرة ثلج تكبر بوتيرة غير متوقعة وتؤثر في الرأي العام تأثيراً مزودجاً. فالنظام السياسي لم يكن يتوقع أن تزيد رقعة الاحتجاج وتصل في مدة بسيطة جداً لمكان الاعتصام الدائم « دوار اللؤلؤة » حيث وصل المحتجون بعد يومين من بدء الاحتجاج ونصبوا الخيام وأعدوا المكان لعقد الاحتجاج. وحتى عندما سمح لقوات الجيش البحريني وباقي الأجهزة الأمنية بمهاجمة المعتصمين في 17 فبراير وسقوط أربعة قتلى لم يكن متوقفاً أيضاً أن تكون المواجهة مباشرة اربكت تصرفات الجيش البحريني وأربكت تصرفات النظام الذي طرح على الفور بفعل ردات الفعل العالمية مبادرة الحوار مع ولي العهد البحريني الشيخ سلمان بن حمد حيث أعاد المحتجون بعد يومين من فرض حالة منع التجوال في المنطقة، تنظيم قوتهم واعتصامهم في الدوار بصورة أكبر وأكثر فعالية.

القوى السياسية بدورها كانت تتوقع مساراً مختلفاً وعلى إثر تلك التوقعات نسجت مواقفها السياسية إزاء حركة الاحتجاج، إلا أن تلك التوقعات جاءت متخلفة عن الإرهافات على أرض الواقع، وهو ما دفعها جمعياً للتطرف في اتخاذ مواقف عملية آنية. فالتنظيمات السياسية المعارضة رفعت سقف مطالبها الديمقراطية كثيراً جداً ووصلت لحد المطالبة بتشكيل مجلس تأسيسي منتخب بالكامل توكل إليه مهمة وضع دستور جديد للمملكة يتضمن تقليص صلاحيات الملك لحدودها الدنيا أي الدور التشريفي وإيكال سائر الصلاحيات التشريعية والتنفيذية للمنافسة الانتخابية. وهذا سقف لم يكن من ضمن مطالب الجمعيات السياسية المعارضة قبل 14 فبراير رغم أنه قد يجد نفسه في أدبيات وبرامج بعض الجمعيات السياسية كجمعية الوفاق وجمعية العمل الديمقراطي وهو يأتي في سياق الوعي السياسي أكثر منه من سياق التفاوض أو المقاصصة.

بدورها كانت الجمعيات السياسية المصنفة كجمعيات موالية مثل جمعية المنبر الإسلامي (الإخوان المسلمين) وجمعية الأصالة الإسلامية (السلف) وجمعيات صغيرة أخرى مذهولة أيضاً وترقب تطورات الموقف تبعاً لاستجابات النظام السياسي وتبدي مطابقة حرفية لمواقف النظام السياسي من حركة الاحتجاج. فعندما كانت التدابير الأمنية الصارمة مفعلة على أرض الواقع في المرحلة الأولى وبالأخص وصولها للحظة اقتحام دوار اللؤلؤة في 17 فبراير كانت مواقف شخصيات وقيادة هذه الجمعيات مؤيدة لتلك الإجراءات

وتتبنى الرواية الرسمية بكل تفاصيلها والقائمة على أن التجمع الذي كان منعقداً لديه أسلحة في الخيام وأنه تجمع غير قانوني ويضر بالمصالح العامة ومصحة الأمن العام. وعندما دخلت حركة الاحتجاج مرحلتها الثانية وتراخت التدابير الأمنية تراخت حدة التصريحات السياسية أيضاً. الملفت في الأمر أن سياسية هذه الجمعيات إزاء حركة الاحتجاج قد تلاشت بشكل شبه نهائي لصالح قوتين جديتين إحداهما قوة جديدة تشكلت في المرحلة الثانية والأخرى بعد إعلان نتائج الانتخابات النيابية في أكتوبر 2011. القوة الأولى هي ما أطلق عليه بتجمع الوحدة الوطنية والثانية هي قوة كتلة المستقلين، حيث قادتا هاتين القوتين أغلب المكون السني قبال قيادة القوى المعارضة وقوى 14 فبراير المكون الشيعي وبعضاً من الفئات السنية ذات التوجهات السياسية المعارضة.

التحالفات التي أفرزتها حركة الاحتجاج

على إثر تنامي حركة الاحتجاج وتصاعد قوتها على الأرض تشكل المشهد السياسي وفق تحالفات سياسية جديدة وهي:

تحالف الجمعيات السياسية السبع: تشكل هذا التحالف في وقت مبكر جداً من بداية حركة الاحتجاج وضم سبع جمعيات سياسية معارضة هي « الوفاق ، العمل الديمقراطي ، العمل الإسلامي، المنبر التقدمي، التجمع الوطني، التجمع القومي، جمعية الإخاء الوطني». طالب التحالف بإصلاحات سياسية اعتبرها جوهرياً وضرورية لتحقيق المملكة الدستورية الديمقراطية التي جاء ذكرها في ميثاق العمل الوطني واعتبر التحالف أن السبيل الأمثل لتحقيق هذه الصيغة هي الدعوة لانتخاب مجلس تأسيسي يقوم بوضع دستور جديد للمملكة يضمن تداول السلطة وفصل السلطات وتحقيق المملكة الدستورية الديمقراطية. وقد وضع التحالف عدة شروط للبدء في جلسات الحوار التي دعا إليها ولي العهد الأمير سلمان بن حمد أبرزها استقالة الحكومة وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة لحوادث القتل التي حدثت في الفترات الماضية.

التحالف بين الجمعيات السياسية المعارضة جاء على خلفية فشل تحالفات عديدة تشكلت منذ 2002 أبرزها التحالف الرباعي كما إن العلاقات اليبينية بين هذه الجمعيات شهدت الكثير من الاهتزازات ووصلت لحد تبادل الاتهامات خصوصاً بين جمعية الوفاق وكل من جمعية المنبر التقدمي وجمعية التجمع القومي إبان انتخابات 2010. عمل التحالف على توحيد رؤية الجمعيات السياسية بالاستناد لضغط حركة الاحتجاج في الشارع وقام بعمل أكثر من ثلاث مسيرات جماهيرية ضخمة شارك فيها عشرات الآلاف أبرزها

يقاع متناغم في الرؤية السياسية والرؤية العملية للدفع بالمطالب الديمقراطية. تشكل التحالف من أجل الجمهورية بعد عودة حسن مشيمع أمين عام حركة حق من لندن وإطلاق سراح بعض الشخصيات المحسوبة لهذه التجمعات. وقد رأت هذه الجمعيات أن قوة الضغط الجماهيرية المتشكلة في حركة الاحتجاج كافية لرفع سقف المطالب السياسية لحد المطالبة بإسقاط النظام القائم كلية واستبداله بنظام جمهوري بدلا من المملكة الدستورية الديمقراطية التي تضمن بقاء العائلة المالكة في الحكم.

وعلى إثر الإعلان عن بيان التحالف انسحبت من حركة حق بعض الشخصيات المصنفة مذهبيا من أهل السنة كعلي ربيعة وعيسى الجودر اعتراضا على رفض المملكة الدستورية. رغم ذلك استمرت حركة حق في التحالف بقيادة حسن مشيمع وعبد الوهاب حسين وعبد الجليل سنكيس ودعمت بقوة فعاليات حركة الاحتجاج التي دعت إليها قوى 14 فبراير الشبابية مثل مسيرة الديوان الملكي ومسيرة قصر الصافرية واعتصام المرفأ المالي وهي القضايا التي نظر إليها على أنها تكتيكات قاتلة أخلت بالمبادئ الثلاثة لنجاح الحركة الاحتجاجية خصوصا الهوية الوطنية الجامعة، حيث أن ذلك أبرز الانقسام بشكل واضح ومعيق أيضا ليس على مستوى الخصوم بل حتى على مستوى الحلفاء.

بطريقة ما أوجدت حركة الاحتجاجات مساحة واسعة لجميع القوى السياسية تمكنا من إعادة بناء نفسها وتحالفاتها مع الآخرين، وهي المساحة نفسها التي لم تفلح العملية الانتخابية في الاستفادة منها، بمعنى أن العملية الانتخابية كانت تعمل على تفتيت القوى السياسية وتضييق المساحة السياسية لها، لكنها أي التنظيمات والقوى السياسية في حركة 14 فبراير وجدت نفسها مضطرة لإعادة عملية بناء التحالفات وإعادة النظر في المنطلقات وتحديد الاطر السياسية بصورة لا لبس فيها بما لا يخلو من مفارقات في ذلك.

إحدى تلك المفارقات التي انبنت هي توجه قوى المعارضة ناحية الدفع بالمسار الديمقراطي إلى الحدود العليا مقابل توجه قوى الموالاتة ناحية المحافظة والإبقاء على الوضع القائم والتصلب في هذا الموقف. مثل هذه المفارقة لا يمكن ردها لمجريات تطور الحدث دون الأخذ بأسس مثل هذه المواقف وعلاقة كل ذلك بالديمقراطية الداخلية للجمعيات السياسية ومدى تأثير ذلك على مسار الديمقراطية في المجتمع وعلى الدولة. فالجمعيات السياسية التي أيدت حركة الاحتجاج وبلورت موقفها السياسي على أساس رؤية ديمقراطية طامحة للمملكة الدستورية ديمقراطية

مسيرة إسقاط دستور 2002 ومسيرة الوحدة الوطنية ومسيرة إسقاط الحكومة. كما دعت الجمعيات السبع لبدء اعتصامي جماهيري أسبوعي « يوم الأحد من كل أسبوع » أمام مقر الحكومة لحملها على الاستقالة⁽⁷⁾.

رغم ما تتمتع به الجمعيات السياسية السبع من قوة جماهيرية تنسب عادة لجمعية الوفاق وجمعية العمل الديمقراطي إلا أن الجمعيات السياسية كانت تواجه عادة بقوة جديدة صاعدة تتنافس معها في مجالين هما مجال صياغة الرؤية السياسية الجامعة ومجال التحرك الجماهيري الضاغط. وقد أثرت هذه المنافسة السياسية والجماهيرية على أداء الجمعيات السياسية السبع في الإعداد لبدء الحوار وجعلها ترفع من سقف شروطها لدرجة تعجيزية للقوى الأخرى خصوصا العائلة الحاكمة والقوى الموالية⁽⁸⁾.

تعرض التحالف لضربات أمنية شديدة بعد 15 مارس حيث قامت الأجهزة الأمنية باعتقال بعض رؤساء الجمعيات السياسية مثل إبراهيم شريف الأمين العام لجمعية العمل الديمقراطي والشيخ محمد علي المحفوظ الأمين العام لجمعية العمل الإسلامي وجميع أعضاء مجلس الإدارة في الجمعية نفسها، كما اعتقلت الأجهزة الأمنية نائبين من نواب كتلة الوفاق هما جواد فيروز ومطر ابراهيم مطر. وتحت غطاء إداري قامت وزارة العدل بإغلاق المقر الرئيسي لجمعية العمل الديمقراطي وإغلاق فرعها في المحرق. في المقابل سعت كل من جمعية المنبر التقدمي وجمعية التجمع الوطني لإعلان بيانات منفصلة عن التحالف فهم منها رغبة كلا المجتمعين في التنصل من مواقف التحالف ومن بعض القوى السياسية المعارضة خصوصا حركة حق وحركة الوفاء.

تحالف الائتلاف الوطني: عبارة عن تجمع وطني يضم في صفوفه عدداً من الشخصيات الوطنية المستقلة والمنتمة إلى جمعيات سياسية ومؤسسات المجتمع المدني، رجالا ونساء، يمثلون مكونات الشعب البحريني على مختلف مشاربه الاجتماعية والسياسية، ويعتبر الائتلاف الوطني نفسه رافدا ومكملا لدور القوى المجتمعية الفاعلة ووضع الائتلاف لنفسه ثلاثة منطلقات رئيسية هي: نبذ الطائفية وتعزيز الوحدة الوطنية، والسعي لخلق أكبر إجماع وطني حول مطالب شعبية موحدة، والالتزام بسلمية الحركة الاحتجاجية لإحداث التغيير في جميع وسائلها وفعاليتها⁽⁹⁾.

التحالف من أجل الجمهورية: وهو عبارة عن تحالف ضم كل من حركة حق وحركة الوفاء الإسلامي وحركة أحرار البحرين وهي تنظيمات سياسية غير مرخصة كانت تعمل على أرض الواقع وفق

وهي تداعيات متصلة بالتكوين الاجتماعي المنقسم طائفياً وبالتركيبة الجيوبولتكية للبحرين.

تحالف تجمع الوحدة الوطنية: تشكل تحالف تجمع الوحدة الوطنية بتاريخ 19 فبراير 2011 بعد الإعلان عن دعوة ولي العهد البحريني الأمير سلمان بن حمد لبدء حوار وطني وسحب كافة أفراد قوة دفاع البحرين من الشارع. فعلى إثر هذه الدعوة التي أعلن عنها بتاريخ 17 فبراير اجتمع ولي العهد مع قيادات وشخصيات سنية بتاريخ 19 فبراير وبعد نهاية الاجتماع تم الإعلان عن ولادة تجمع الوحدة الوطنية برئاسة رجل الدين السني ورئيس الجمعية الإسلامية الشيخ عبداللطيف المحمود. عقد التجمع أول اجتماع له في 21 فبراير في جامع الفاتح وبحسب التجمع فقد حضر الاجتماع 300 ألف شخص في مساحة لا تتسع لأكثر من 50 ألف شخص فكان ذلك بداية الحرب الإعلامية واللعب على معادلة رقمية تفيد بأكثرية الموالية وأقلية المعارضة⁽¹⁰⁾ وأعلن التجمع في هذا اللقاء عن رؤيته للأحداث وعن مطالبه السياسية والاقتصادية.

وفي 2 مارس عقد التجمع ثاني اجتماع جماهيري له في الجامع نفسه وتم الإعلان عن عدد الحضور تجاوز 400 ألف شخص في المكان نفسه ولكن بالإضافة هنا هي الإعلان عن تنوع هذا التجمع وضمه مكونات مذهبية وعرقية مختلفة وكانت الكلمة التي أقيمت في هذا الحشد أكثر وضوحاً من كلمة الاجتماع الأول بل إنها كانت أكثر حدية لكنها لم تحتوى على مطالب سياسية مختلفة عن مطالب الحكومة أو نظام الحكم وتم التركيز على مطالب خدماتية ومعيشية⁽¹¹⁾. سرعان ما تبين أن العدد والتكوين ما هي إلا حيلة إعلامية بل إن التجمع نفسه شهد ما يؤكد على أنه كان أداة من أدوات الانقسام وتفعيل اقتصاد العنف الطائفي وأنه متكون أساساً لمواجهة قوى المعارضة والحفاظ على سلامة النظام العائلي الحاكم ومذهبيته الطائفية، إذ لم يخفى التجمع طابعه المذهبي حيث صرح أكثر من مرة على أنه يمثل في الأساس وجهة نظر أهل السنة في الأحداث، وهو ما أدى لبروز حس طائفي⁽¹²⁾ ضاغط على حركة الاحتجاج القائمة ومطالبتها الحثيثة بإثبات هويتها الوحدوية الجامعة.

بالنظر للدور السياسي الذي لعبه تجمع الوحدة الوطنية يمكن القول بأنه مثل قوة سياسية جديدة جارفة تضم جميع القيادات السنية في البحرين بالإضافة لقيادات سياسية منطوية تحت جمعيات سياسية. تشكل التجمع من 104 شخصية سنية تم اختيار 19 منهم لتشكيل اللجنة العليا للتجمع. وكان عدد كبير منهم هم أعضاء في جمعيات سياسية مثل جمعية المنبر الإسلامي وجمعية

كانت لديها ديمقراطية داخلية أكثر وأكبر من الجمعيات السياسية التي عارضت حركة الاحتجاج واتخذت موقفاً مؤيداً لنظام الحكم سواء في مواجهة الحركة الاحتجاجية أو حتى في مطالبها الممتدة من الإصلاح الديمقراطي لدى الجمعيات السياسية الرسمية وإلى حد إعلان الجمهورية لدى التنظيمات السياسية غير الرسمية أو ما أطلق عليه بالتحالف من أجل الجمهورية ويضم كل من حركة حق وحركة الوفاء وحركة أحرار البحرين. وبالتالي فإن هذه المواقف تؤكد في جزء كبير منها على معقولية الافتراض الذي قامت عليه هذه الدراسة والقاضي بأن المزيد من الديمقراطية الداخلية لدى التنظيمات السياسية من شأنه أن يعزز ويدعم المسار الديمقراطي العام والعكس صحيح أيضاً فكلما تدنت درجة الديمقراطية الداخلية أو تراخت كلما ضعف مسار دعم تطوير الديمقراطية العام ونتاج مواقف سياسية محافظة إن لم تكن مواقف عدائية.

الموقف نفسه يؤكد ضرورة مساءلة الفرضية الأخرى والتي تذهب إلى أن التنظيمات السياسية في البحرين لا تعمل من خلال آليات سياسية منفصلة عن بيئة النظام السياسي القائم وإنها مرتبطة في نموها وحراكها بالسلطة السياسية القائمة، من حيث ارتئانها إلى القانون المحدد لعملها وقصور الآليات المتبعة في تعديل النص القانوني، أو من حيث ضيق المجال السياسي ومحدودية مشروع الإصلاح السياسي نفسه. وهكذا، فإن هذه الجمعيات -في حقيقة وجودها- تزيل عن كاهل النظام متطلبات الديمقراطية الجادة، ومع أنها -في الوقت نفسه- لا تتركس نزعة الاستبداد في النظام، إلا أنها لا تعكس -في نهاية المطاف- مساهمة فعلية في ديمقراطية النظام السياسي.

إن القاعدة التي على أساسها تتشكل الجمعيات السياسية بقدر ما هي قاعدة تعددية تنافسية إلا أن جوهرها كما رأينا ينطلق من قاعدة أشد هيمنة وأكثر إككاماً وهي قاعدة المركز الذي تشغله الحكومة والدور الاحتكاري الذي تمارسه عبر تحفظها على مبدأ تداول السلطة لضمان تغيير المركز ولو نسبياً. عملياً يتسبب هذا الوضع في سهولة قيام اصطفاقات عمودية بدلاً من الاصطفاقات الأفقية، كما يعطي الحكومة قدرة أكبر على نسج تحالفات قوية تعيق أي تحالف سياسي معارض، وهو ما يعني في النهاية حتمية اللجوء للانتقال الديمقراطي التدريجي والابتعاد عن أي مسار ثوري أو انقلابي من جهة، وإعطاء الوضع السياسي استمرارية متصلة بالتاريخ السياسي دون القدرة على إحداث انقطاع أو تغييرية واضحة ولملموسة ومن جهة ثانية. يعني هذا منح حركة الاحتجاج في وضع مملكة نفطية مثل البحرين مزيداً من التفرد في النتائج والمعطيات بل وحتى التداعيات التي قد تجر إليها أي حركة احتجاج

الطائفية والعجز عن تجاوزها، الأمر الذي يعطي الطائفية سلطة مضافة لسلطتها ويثيرها بالغموض شأن أي سلطة ممارسة. الوسم الطائفي لا يأتي من منطوق الخطاب السياسي عادة لكنه يجد منافذه في الممارسة السابقة أو الممارسة الآنية. وفي كل الأحوال فإن الطائفية لن تخرج عن شبكة المصالح السياسية والاقتصادية الضامنة لمنافع طائفة محددة في الأساس لكنها قد تشمل أفراداً من طوائف أخرى.

السؤال الذي تجدر الإشارة إليه هل خرجت حركة احتجاجات 14 فبراير عن إطارها السياسي الديمقراطي وأطرت نفسها بالطائفية؟ ربما كانت التركيبة المذهبية لسكان البحرين عنصراً مهماً في إثارة هذا السؤال منذ بداية تاجج الحركة إلا أن العودة بالحركة الاحتجاجية لسياقها السياسي المحلي المبني على تراكم خبرات المركزية في السلطة وما ينتج عنها من استراتيجيات ترهن المنافع السياسية والاقتصادية بالارتباط بالمركز وآليات ذلك الربط، وإعادة وضع الحركة الاحتجاجية في سياقها العربي وما شهدته من انتفاضات واحتجاجات، من شأن ذلك أن يبعد التأطير الطائفي لحركة الاحتجاج في البحرين ويصفها بأنها حركة سياسية غير طائفية. لكن هذا لا يمنع من تلمس بعض الخيوط التي تفرض النظر لحركة الاحتجاج في البحرين بعيون طائفية. فشرائح عريضة من الجمعيات السياسية المصنفة في الموالات وذات الطابع السني ترى أن حركة الاحتجاج السياسية في 14 فبراير كانت شيعية، لأن الأفراد القائمين عليها والداعين إليها بل والجمعيات السياسية المؤيدة لها أغلبهم إن لم يكن جميعهم من الشيعة وأن المنافع التي يمكن للحركة أن تحصل عليها ستكون في النهاية لصالح الطائفة الشيعية سواء تعلق الأمر بتداول السلطة أو اقتصار السلطة التشريعية على المجلس المنتخب دون مجلس الشورى المعين من قبل الملك.

معنى هذا أن الانجاز الديمقراطي لن يكون ديمقراطياً شاملاً دون اقتناع الشارع السني بأنه سيحصل على منافع من الشبكة السياسية والاقتصادية الجديدة مقابل المنافع الحالية التي يسهل الحصول عليها بمساندة النظام السياسي. على هذا الأساس تحركت الجمعيات السياسية السنية بقيادة شخصيات سنية مستقلة لتشكيل تجمع سياسي وكيان سني يسعى في أفضل الأحوال لتخفيف المد الديمقراطي وتحريك الديمقراطية وفق أساسيات الهوية السياسية الحالية للنظام. وفور تشكيل تجمع الوحدة الوطنية ضم هذا التشكيل جميع قيادات الجمعيات السياسية الموالية في إشارة واضحة لتحزيم الطائفي الذي لم يكن مخفياً بل تم الإعلان عنه في البيان الأول الذي تلي في أول اجتماع جماهيري في جامع

الأصالة إلا أن القوة الكارزمية التي أطل بها الشيخ عبداللطيف المحمود كونه الناطق الرسمي والرئيس الفعلي للتجمع قزم دور أعضاء الجمعيات السياسية واختزل رؤيتها تحت رؤية تجمع الوحدة الوطنية. تقوم رؤية تجمع الوحدة الوطنية على أن القوى الأساسية والتي يجب أن تشترك في الحوار الوطني هي ثلاث قوى إحداهن قوى نظام الحكم ممثلة في العائلة الحاكمة والثانية هي قوى أهل السنة والثالثة القوى الشيعية. ووفق هذه الرؤية فإن التقسيم المذهبي يبقى هو الأرضية السياسية التي يجب أن يكون عليها الحوار الوطني وليست الأرضية السياسية أو الشعبية المنطوية تحت عنوان هوية وطنية شاملة.

وعلى هذا الأساس كان تجمع الوحدة الوطنية يرفض مبدأ تداول السلطة والدعوة لمجلس تأسيسي يقوم بوضع دستور ديمقراطي جديد للبحرين حتى في إطار المملكة الدستورية الديمقراطية لأن ذلك يخل من وجهة نظر التجمع بمبدأ التوازن الطائفي السائد بل إن التجمع رأي في استجابة النظام السياسي لشرط استقالة الحكومة لبدء الحوار الوطني يؤدي إلى الخراب والتدمير وإلى مزيد من الاحتقان الطائفي⁽¹³⁾، وقد عبر التجمع عن هذه الرؤية في بيان الثوابت⁽¹⁴⁾ وفي رسالة التجمع التي بعثها مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الرسالة هي نفسها بيان جمعية المنبر الإسلامي بشأن الأحداث الصادر بتاريخ.

خامساً: الطائفية واقتصاد العنف

مع استبعاد التدابير الأمنية العنيفة⁽¹⁵⁾ التي تمت اتخاذها بحق حركة الاحتجاجات، فإن تركيز الانظار على البعد الطائفي لحركة الاحتجاجات وبروزه على رأس أولويات العمل الحكومي والقوى المساندة لتطويق الحركة الاحتجاجية، يعد مهمة بحثية ضرورية لانجاز نموذج الانتقال الديمقراطي انطلاقاً من الاعتقاد بأن فهم هذا البعد وطرق توظيفه لها اتصال عميق جداً بمسألة الديمقراطية وما تثيره من علاقة الحاكم بالمحكوم أو علاقة الدولة بالمجتمع. قد تكون هذه القضية حساسة للغاية داخل المجتمع، ولكنها بحاجة ماسة إلى النقاش، والسؤال هنا هل كانت الحركة الاحتجاجية فعلاً طائفية؟

إن جزءاً كبيراً من أزمة العالم العربي أنه يعيش على واقع الالتباس في المفاهيم المجتمعية والمفاهيم ذات العلاقة بالديمقراطية، ولعل مفهوم الطائفية هو من أكثر المفاهيم والمصطلحات التباساً رغم حضوره القوي والواضح. فهناك تشكك دائم حول مدلول الطائفية ومصداقيه السياسية وهذا يعود إلى استحكام

لتوظيف الانقسامات في هذا الشأن. المقاربات التقليدية تعلي من شأن الفوراق التمييزية التي تخلقها طبيعة الانقسامات وهي توظف في تفسير النزاعات والصراعات داخل المجتمع وربما جاهدت تلك المقاربات وضع المجتمعات المنقسمة تحت إشكالية (الدولة التقليدية/ الحديثة) على اعتبار أن التاريخ الماضي يشكل عنصر من عناصر الحاضر ويثقله بكاهل التصدعات التاريخية المنبثقة من الاسس الانقسامية⁽¹⁶⁾. ربما نحتاج حاليا لإعادة النظر إلى المكونات الانقسامية نفسها والنظر إليها على أنها عرضة باستمرار لإعادة التوصيف وإعادة النشاء سياسيا واجتماعيا، وهو ما يشير إلى امكانية بروز هوية وطنية تتجاوز الانقسامات المجتمعية⁽¹⁷⁾. وهذا يمكن عبر إعاد فحص أسس العنف الذي تواجه به عملية الانتقال للديمقراطية.

ويمكن تحسين فهم ديناميات العنف الرئيسية المصاحبة للانتقال الديمقراطي ضمن عدة توجهات، كما يمكن أن يؤدي إلى فهم أكثر منهجية لكيفية تأثير هذه الديناميات على بناء الديمقراطية وتسهيل عملية الانتقال الديمقراطي. على هذا النحو ينبغي أن ينظر إلى الاقتصاد السياسي للعنف أو الصراع العنيف على أنه محور أساسي في فهم عملية الانتقال الديمقراطي حتى في صورة الانتقال التدريجي. بالنسبة لبعض المحللين، يتم تحليل العوامل الاقتصادية جنبا إلى جنب مع عوامل أخرى كوسيلة لتحسين فهم أسباب معقدة وديناميكية العنف الأهلي. ويؤكد ديفيد كين على أن ديناميات الصراع هي «استمرار للاقتصاد بوسائل أخرى» فالذين يستفيدون من العنف قد يكون لهم مصلحة في استمرار الصراع السياسي والاقتتال⁽¹⁸⁾. في المقابل يقترح الوظيفيون بدلا من ذلك مبدأ «الانتقال من الحرب إلى السلام» من خلال «إعادة توزيع المصالح السياسية وإعادة تكييف استراتيجيات اقتصادية بدلا من الانفصال عن العنف للموافقة، من سرقة للإنتاج، أو من القمع إلى الديمقراطية.

وحتى وقت قريب، كانت كتابة معظم المحللين تميل إلى التعامل مع الصراعات المدنية بما فيها العنف الرسمي، باعتبارها أوضاعا مختلفة أصلا من التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المجتمع، وبالتالي فهي تفتقد للعقلانية. إلا أن الاهتمام الحديث أخذ يتعامل مع اقتصاد العنف على أنه يمتلك رؤية عقلانية ينبغي فهمها لفهم مواجهته والحد من نتائجها التي قد تظهر في صور معقدة كالصراعات الأهلية والحروب المستمرة وحتى حالت مواجهة التطلعات الديمقراطية بالعنف الأهلي أو العنف الرسمي. إن العنف الذي تواجه به عملية الانتقال الديمقراطي يقع في حيز ما يطلق عليه بالدول الضعيفة وهي الدول التي تنشط فيها المركزية السلطوية بشكل هائل جدا أو تكون المركزية غائبة تماما. الدول

الفتاح حيث اشار البيان إلى أن التجمع يعكس رؤية الطائفة السنية لمطالب حركة 14 فبراير وتحالف الجمعيات السياسية المعارضة السبعة. كان بالإمكان نظريا أن تسير الأحداث متناغمة مع التركيبة المذهبية للبحرين وأن تعمل القوى على تحقيق مطالبها بالاتفاق على الإطار العام وهو حد المواطنة والديمقراطية، إلا ان البعث في محتويات الأحداث وتحريك الشائعات والدعوة لبعض مظاهر المربعات الأمنية داخل المناطق حتم انتشار الجو الطائفي على القوى السياسية والاجتماعية وأوجد مناخا مناسباً للانتقاص من الديمقراطية كقمية تجلب التوتر والصراعات والمفاضلة بينها وبين عطايا السلطة المركزية.

إن النظرة الموضوعية لحوادث الحركة وطبيعة الظروف التي صاحبها تشير إلى أن الحركة لم تكن طائفية البتة - خصوصا في بواكيرها - وإنما ساهمت عوامل عدة في خلق هذه الصورة النمطية لحركة الاحتجاج السياسي فخلال إرهابات الحركة تم استخدام أسلوب الاعتصامات والمسيرات السلمية وتقديم الورد لأفراد الأجهزة الأمنية، ولم تكن المشاركة في المسيرات الجماهيرية والاعتصامات مقتصرًا على النخب والقواعد الشيعية فقط، بل لقد شارك فيهما نخب وقواعد من السنة أيضا. ولكن أبرز العوامل التي خلقت الصورة النمطية السلبية عن طبيعة الحركة النهج الذي لجأت إليه المؤسسة الأمنية عندما حرصت على قمع قيادات وقواعد الحركة من الطائفة الشيعية، وتجاهلت نظرائهم من الطائفة السنية، وبمرور الوقت خلقت فكرة عززتها بجهود إعلامية كبيرة بأن الاضطرابات التي تشهدها البلاد هي من فعل الشيعة ويجب التصدي لها. كما حرصت على تعزيز ارتباط السنة بالسلطة بوسائل عدة.

ولذلك فإن هناك إشكالية راهنة يواجهها النظام السياسي البحريني تتمثل في وجود اختلال في التوازن الإثنو - طائفي داخل المجتمع، وما قد ينتج من تزايد اهتمام الشيعة بالقضايا العامة بشكل أكبر بكثير من اهتمام السنة. فضلا عن وجود قدرات تنظيمية أكبر بالطريقة نفسها في المقارنة.

إن المجتمعات المنقسمة تكون الديمقراطية الكاملة أفضل وسيلة لها للتغلب على مفاعيل الانقسامات خصوصا إذا ما كان لها علاقة بالهوية الوطنية، إذ قد تؤدي هذه الانقسامات دورا تحريزيا ضد الديمقراطية وتفعيلها لأن الديمقراطية تزيل كم كبير من المصالح والمنافع القائمة وحتى ما يسميه فيبر بمواقع المكانة أو «الهيبة». الأنظمة المسيطرة توظف الانقسامات لما يخدم مصالحها ومصالح الفئات الموالية لها وتصوغ لها مشاريع متعددة

من الشرعية وضمان قوة الدولة في هذا الجانب بما يلغي فرص استخدام العنف أو التهديد به. ما من شك أن هناك عوامل عديدة سرعت أو مهدت الطريق أمام المواجهة الأمنية وتعليق الرؤية السياسية، فمن ضمن تلك العوامل هو افتقاد حركة الاحتجاج للدعم المالي الملوس سواء من الداخل أو الخارج مقابل تدفق سيولة مالية ضخمة حصلت عليها الحكومة تقدر بعشرة مليارات دولار عبر ما أطلق عليه بمشروع مارشيل الخليجي وهو دعم اقتصادي لا يمكن الفوز به دون وجود حالة تهديد حقيقية أو مدعاة، وبالتالي اصبح من الممكن اللجوء للمواجهة الأمنية في ظل حماية الأطراف الموالية ودعمها اقتصاديا بما يوضح حقيقة البعد الاقتصادي لمواجهة الانتقال الديمقراطي بالعنف.

يضاف لذلك وجود عنصرين على درجة عالية من الأهمية هما الانقسام المجتمعي وحالة الصراع طويل الأمد بين المعارضة والنظام السياسي. الأمر الذي يعزز قناعة الأجيال المستقبلية بأن النزاع والانقسام مصدر من مصادر تعويق الديمقراطية. وفي المقابل فإن العنف الممارس ضد السلطة أو ما يطلق عليه بعنف القاعدة ضد القمة يفسر على أنه رد فعل يقوم به الافراد لمواجهة شح الموارد الاقتصادية لديهم والتشكيك في الحصول على درجة عادلة من الثروة⁽¹⁹⁾.

إن أي إصلاح مقبل في البحرين لا يتطلب من النظام صدقا فقط، بل يقتضي إدراكا لجدية المطالب الجماهيرية أيضا. ولا يمكن لنظام أن يحكم فترة طويلة ضد إرادة أكثر من نصف الشعب. ولكن من الناحية الأخرى لا بد أن تحسم المعارضة أيضا مسألة المواطنة والمواطنة العربية البحرينية ومحاولة تحقيق درجة من الاجماع الوطني على مطالبها الديمقراطية وهي في درجتها الدينا الاتفاق على هيئة تأسيسية لصياغة دستور ديمقراطي حديث.

ولأجل هذا يجب أن تدرك المعارضة أن الأغلبية المذهبية الشيعية لا يجب أن تعني بالضرورة أغلبية سياسية إذا كانت المواطنة متجانسة فعلا. ومن دون المس بحق المواطنين في تنظيم أنفسهم فإن الأمانة العلمية تفضي إلى الحكم أن السبيل الأفضل للديمقراطية هو التنظيم أو الحراك القائم على المواطنة وليس على الانتماء المذهبي⁽²⁰⁾.

الضعيفة ليست بالضرورة ضعيفة في جهازها البيروقراطي أو البناء الفوقي بتعبير غرامشي بل قد تكون قوية جدا في هذا الجانب لكنها على مستوى الشرعية بتعبير العروي لا تمتلك القوة اللازمة لتمرير مشروعها السياسي على أغلب المواطنين لذا فهي ضعيفة في اكتساب الشرعية الوطنية وهو ما يعزز استخدام العنف المكثف لمواجهة خطر هذا الضعف.

في الدول الضعيفة تقوم العلاقات على مبادلات اقتصادية من خلال تقديم الحماية والامتيازات والعمل بالمحسوبية على أسس تمييزية وشخصية مقابل كسب الولاء السياسي. ولأنه يتوجب على قادة تلك الدول السيطرة على مصادر كافية من الدخل من اجل الحفاظ على قاعدة البيروقراطية الحكومية بالقوة العسكرية والمحسوبية، فينزع هؤلاء الزعماء الى تجميع الأموال الطائلة التي تخدمهم في ادامة توسيع الولاءات السياسية. وفي نهاية تزول الفوارق بين المداخل الخاصة والمداخل الحكومية وتتقلص الحوافز امام النظام لاستبدال وتعويض مالا توفره قوة التمثيل الشرعية والادارة البيروقراطية.

إن انخراط السلطة المركزية في العنف ضد المواطنين لا يعني سوى الرغبة في تعزيز الموارد من أجل تأخير ظهور الديمقراطية ولعل التحريض على النزاعات كغطاء لأعمال القمع والحفاظ على الذات أو تشجيع إعاء وجود أعداء مزعومين، تؤمن مثل هذه الدعاوى، تبريرا علينا للانتهاكات التي يمارسونها ضد حقوق الانسان وضد عملية الانتقال الديمقراطي.

بالنظر لوضع الدولة في الحالة البحرينية يمكن القول بأن قوة الدولة الشرعية مزدوجة ومنقسمة فهي في الجانب السني أقوى منها في الجانب الشيعي والدولة أقرب كما أبدتها حركة الاحتجاجات للقيادات السنية من القيادات السياسية الشيعية وسائر قوى المعارضة الأخرى. وبالتالي فإن البحث عن استراتيجيات العنف تمكن في ضعف الدولة على المستوى الايديولوجي المرتبط بالتوافق على الشرعية السياسية وقوتها في الجهاز البيروقراطي وسائر الأجهزة الأخرى وهو ما يمكنها من التحكم في توزيع الثروة والاقتصاد وبناء شبكات مصالح متعددة الوظائف ويمكن أيضا من مواجهة الحركات الاحتجاجية المتكررة، نظر لصعوبة توحيد الرأي العام حول الهوية الوطنية والاتفاق على مستوى معين

الخلاصة

حاولت هذه الدراسة دراسة أثر الانفتاح السياسي المحدود على مسألة الانتقال الديمقراطي المتصاعد بفعل ثورات الربيع العربي. لقد كشفت ثورات الربيع العربي عن صعوبة الالتجاء لنموذج واحد في الحالة العربية والسبب يرجع لمجموعة متداخلة من العوامل إلا أن أبرزها كما أظهرته حركة الربيع العربي في البحرين تتمثل في عاملين هما درجة الانفتاح السياسي المفضى لهوية وطنية جامعة، والثاني مدى قدرة النظام على توظيف الجماعات والهويات الفرعية لكسر ومحاصرة الهوية الوطنية بما يؤدي في النهاية لتشكيل اقتصاد طائفي عنيف.

وبطبيعة الحال فإن العامل الدولي بقي وما زال قويا إن لم يكن حاسما في بعض الحالات في تحديد مسار ثورات الربيع العربي وفاعليته. وكعنصر فاعل وأساسي فإن نوع النظام السياسي وهل هو ملكي أو جمهوري يشكل الدرجة الصفر لبناء تحليل نموذجي لثورات الربيع العربي إذ سيحدد نوع النظام نمط الثورة ضده.

وتظهر الحالة البحرينية درجة التعقيد التي واجهها الربيع العربي في نمط الدول الملكية المصاحبة بأشد درجات العوامل الأخرى ارتفاعا، وهذا ما جعل من العامل الدولي عاملا كابحا ومساندا للنظام تلاه قدرة الأنظمة الملكية الخليجية على توظيف القدرة المالية والشرعية القبلية لثني التداول الإعلامي وتشكيل أجنحة سياسية شعبية ضد الحراك السياسي المعارض. فقد كان دور دول مجلس التعاون الخليجي في التدخّل، وفي تحديد اتجاه ثورة الربيع البحريني ومآلاتها واضدًا وحاسمًا. وقد اضطلعت بدور مساند للنظام البحريني والبدء في ضخ أموال مباشرة وغير مباشرة في اقتصاده. وسارعت بردّ فعل عمليّ عسكري مضادّ تجاه الحراك الشيعي في البحرين.

إن مقدار العنف الذي استخدم ضد ثورة الربيع البحريني يؤكد صدق التحليلات القائمة على أن منظومة الدول الخليجية لديها من الكفاءة ما يكفيها لأن تحول أي مسار سياسي وطني لمسار طائفي عنيف انطلاقا من تمدد الأنظمة القائمة اجتماعيا وربطها اقتصاديا للعديد من الفئات الاجتماعية بالأنظمة نفسها وهو ما يجعل من مسألة إسقاط الأنظمة في المملكات النفطية مسألة معقدة وتحيل لقضايا سياسية واجتماعية أكثر تعقيدا وبالتالي فإن مسار الإصلاح السياسي القاسي بدلا من الإصلاح السياسي الناعم قد يكون هو الخيار الأفضل لقوى المعارضة السياسية في المملكات الخليجية وهو ما يعني ضرورة بناء هوية وطنية جامعة كشرط أساسي وجوهري لتحقيق الانتقال الديمقراطي عبر بوابة الإصلاح السياسي القاسي.

الهوامش

1- انظر سعد الدين ابراهيم (محررا) الامة والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

2- تطرقت العديد من الصحف الأجنبية لموضوع احتمال حدوث حركة احتجاجية قوية في البحرين انظر على سبيل المثال:

Omar al-Shehabi :Could Bahrain be next?, guardian.co.uk, Sunday 13 February . 2011

Simeon Kerr and Robin Wigglesworth : Bahrain braced for next wave of protests, February 7, 2011. <http://www.ft.com/cms/s/0/5be31610-3...#axzz1DpYIoR00>

3- وجهة النظر الرسمية بجانب القوى الموالية لا ترى في حركات الاحتجاج القائمة إلا عنصر الارتباط بالخارج وعناصر الفتنة والمؤامرة والرغبة في الإطاحة بالنظام السياسي وزعزعة الأمن والاستقرار، وهي رؤية عكستها البيانات الرسمية الصادرة من قبل وزارة الداخلية ومن قوة دفاع البحرين وزادت وتيرة هذه الرؤية بعد 15 مارس وتدخل قوات درع الجزيرة العربية في ظل تزايد الحديث عن مؤامرة إيرانية لاحتلال البحرين ومساندة ودعم حركة الاحتجاج.

- 4-** لمزيد من التفاصيل انظر صحيفة الوسط بتاريخ 13 فبراير 2011.
- 5-** انظر بيان اللجنة المركزية لجمعية العمل الديمقراطي « جمعية وعد تدعم التظاهرات والمسيرات السلمية » بتاريخ 13 فبراير 2011 (<http://www.aldemokrati.org>) زيارة بتاريخ 28 مارس 2011 بيان المجلس العلمائي « هل جاء عصر الشعوب » بتاريخ 8 فبراير على الرابط (<http://alwefaq.net/~alwefaq/index.php?show=news&action=article&id=5476>) زيارة بتاريخ 28 مارس 2011 كما يمكن الرجوع لخطبة الشيخ عيسى قاسم يوم الجمعة الموافق 11 فبراير « وتحذيره السلطات من مغبة عدم الاستجابة لمطالب الإصلاح ومطالبته بتطهير السجون ومن المعتقلين السياسيين، ووصف ما سوف يحدث بأنه طوفان لا يهدأ. الخطبة رقم 438. <http://www.albayan.org> زيارة بتاريخ 28 مارس 2011).
- 6-** أنظر عبد الرحيم عطوي : الحركات الاحتجاجية: مؤشرات الاحتقان و مقدمات السخط الشعبي، مطبوعات دفاتر وجهة نظر، المغرب، 2008.
- 7-** لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى -<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4CBD51AB-D8D6-4184-AAE0-C1C611436FE2.htm?GoogleStatID=9> (زيارة بتاريخ 28 مارس 2011)
- 8-** للإطلاع على مجريات أداء عمل التحالف بين الجمعيات انظر بيانات التحالف على الرابط <http://www.aldemokrati.org/ar-BH/News/64/bayanat.aspx> زيارة بتاريخ 28 مارس 2011. وللحصول على يوميات حركة الاحتجاج يمكن الرجوع للملف التوثيقي المخصص للحركة في موقع ملتقى البحرين على الرابط <http://bahrainonline.no-ip.org/forumdisplay.php?s=bba7da171ea5d3b30ebb5df949a524c4&f=99>.
- 9-** لمزيد من التفاصيل انظر صحيفة الوسط البحرينية العدد 3101 | الجمعة 04 مارس 2011م الموافق 29 ربيع الاول 1432هـ ويتكون الائتلاف المذكور من مجموعة من ممثلي القوى السياسية وشخصيات مستقلة، وقد تم توزيع المراكز والمهام فيه على الشكل الآتي: المنسق العام للائتلاف سعيد عبدالله العسبول، أمانة السر مريم الرويعي، رئاسة لجنة الاتصال بالقوى الوطنية جواد فيروز، رئاسة لجنة المساعي جميل كاظم العلوي، رئاسة لجنة الاتصال مع مؤسسات المجتمع المدني محمد عبدالرحمن، رئاسة لجنة التنسيق الخارجي عبدالنبي العكري، رئاسة لجنة الإعلام غسان الشهابي، رئاسة لجنة الاتصال مع الشخصيات الوطنية أحمد جمال، وعضوية كل من سند الماكنة، والصحافي علي صالح، وعبدالنبي سلمان.
- 10-** تدور أحاديث مقنعة حول صحة التعداد المنسوب لعدد الحضور حيث أن المساحة الجغرافية المشار إليها في جامع الفاتح ومحطيه لا تتسع لأكثر من 50 ألف شخص في أقى التقديرات وحضور مثل هذا العدد يتطلب مساحة جغرافية تصل لأكثر من خمسة كيلو متر حسب طبيعة المكان والشواغل فيها.
- 11-** كلمة التجمع الوحدة الوطنية في جامع الفاتح بتاريخ 2 مارس 2011، حيث وردت المطالب التالية:
أ - الخدمات العامة . ب - الإسكان . ج - رفع الأجور والرواتب والمعاشات . د - رفع أجور العاملين في

القطاع الخاص . ه - شمول الضمانات والتأمينات والمنح الاجتماعية غير المشمولين مثل مدربي السباق وغيرهم . و - إيجاد آلية لمعالجة الديون ، خاصة ديون أولئك الذين لم يشملوا بالخدمات الإسكانية من وزارة الإسكان من ذوي الدخل المتوسط، واضطروا للاستدانة من البنوك لبناء بيوتهم . ز - إيجاد فرص العمل والرعاية الإنسانية . ح - معالجة مشكلة الفقر . ط - النظر في حالات كثيرين من المسجونين الذين أمضوا فترات من العقوبة وبدأ منهم حسن السيرة والسلوك والإفراج عنهم وفق معايير منضبطة تطبق على جميع المحكومين وليس لفئة دون أخرى.

12- هناك شواهد عديدة تدل على توجس أهل السنة من حركة الاحتجاج القائمة وأن مصيرها مجهول بالنسبة لهم وقد عبر الشيخ المحمود في كلمة ألقاها في جمع غفير من أهالي مدينة حمد والمنطقة الجنوبية عن هذه الهواجس بقوله « إنهم يريدون أن يذلوا أهل السنة، ولكن أهل السنة في البحرين أذرة ويحفظون حق الآخرين وهذا هو نهج أهل السنة والجماعة. كما أن القضية في البحرين كانت سياسية كان المقصد منها السيطرة على طائفة ضد جميع طوائف الوطن مثلما حصل في العراق» لمزيد من التفاصيل أنظر صحيفة النبا البحرينية عدد 149 - 2011-04-27 - 23 جمادى الأولى 1432 هـ .

13- كلمة الوحدة الوطنية في الاجتماع الثاني في جامع الفاتح بتاريخ 2 مارس 2011. وقد حملت الكلمة نفسها موقفا سياسيا متطرفا إزاء حركة الاحتجاج حيث رأى التجمع تحت بند رسالة للخارج أن « ما يجري قد تجاوز الحدود وعلى العالم بأسره أن يعي بأن ما يحدث في البحرين ليس تعبيرا سلميا عن الرأي ، إنه اعتداء على أمن شعب بأكمله ، إنه تعطيل لحياة شعب بأكمله ، إنه مصادرة لحرية الآخرين ، إنه ابتزاز واستفزاز لا بد أن يتوقف اليوم قبل الغد ، وعلى المجتمع الدولي الذي يراقب ما يحدث في البحرين أن يكون داعما للحوار لا داعما للفوضى والتخريب بأساليب ظهرت واضحة للعيان، وإننا على دراية تامة بأن الأصابع الخارجية التي تتدخل في تحريك أشكال الفوضى والدعوة الى العنف تريد استنساخ تجربتها في العراق».

14- لمزيد من التفاصيل نورد ما جاء في بيان الثوابت والمرتكزات الصادر عن تجمع الوحدة الوطنية بتاريخ 25 فبراير 2011:

1. الوحدة الوطنية للمجتمع البحريني بمكوناته الرئيسية وطائفتيه الكريمتين. 2. شرعية النظام القائم والتي أجمع عليها الشعب في الاستقلال وميثاق العمل الوطني. 3. حق المواطنين في ممارسة حرية التعبير في صورتها السلمية بدون تجريح أو اعتداء على الآخرين. 4. العمل على حفظ السلم الاجتماعي ومشاركة جميع الفئات في الحوار. 5. الالتزام بميثاق العمل الوطني.

إصلاحات دستورية:

1. زيادة صلاحيات مجلس النواب التشريعية من خلال أن لا يعرض أي مشروع أو قانون على مجلس الشورى إلا للمشورة فقط في حال إقراره من قبل ثلثي مجلس النواب.

2. يعين رئيس الوزراء من قبل الملك، ويتم تعيين الوزراء بناءً على الكفاءة ومعايير واضحة منصوص عليها ويمثلون كافة شرائح المجتمع، ويعرض الوزراء على مجلس النواب وتسقط في حال رفضها من ثلثي الأعضاء. 3. تعديل اللائحة الداخلية لمجلس النواب والشورى لمنع تعطيل القوانين أو إعاقتها.

إصلاحات رقابية:

1. تفعيل قانون كشف الذمة المالية. 2. الشفافية في التعامل مع أملاك الدولة وتعويض خزينة الدولة عن ما كشفت عنه لجنة التحقيق في أملاك الدولة. 3. زيادة الشفافية من خلال إقرار وتفعيل قانون يضمن حرية الإطلاع على المعلومة. 4. إنشاء نيابة عامة متخصصة في مكافحة الفساد الإداري والمالي ومتابعة توصيات تقارير ديوان الرقابة المالية.

إصلاحات معيشية:

1. زيادة الرواتب ودعم رواتب المتقاعدين والمواطنين في القطاع الخاص بنسبة لا تقل عن 20%.
2. العمل على حل المشكلة الإسكانية من خلال زيادة ميزانيتها وتقليص فترة الانتظار. 3. زيادة الشفافية من خلال إقرار وتفعيل قانون يضمن حرية الإطلاع على المعلومة.

15- في هذا الصدد أصدرت كثير من المنظمات الدولية الحقوقية بيانات وتقارير تؤكد على أن الحكومة قامت باستخدام القوة المفرطة في إنهاء التجمعات السياسية كما قامت بانتهاك العديد من مواثيق الحقوقية. لمزيد من التفاصيل أنظر تقرير كل من منظمة العفو الدولية العفو الدولية: البحرين: أزمة حقوق الإنسان الصادر بتاريخ 21 أبريل/ نيسان 2011.

تحت عنوان أزمة حقوق الإنسان في البحرين، (AI INDEX: MDE 11/019/2011) وتقدير منظمة هيومن رايتس وتش الصادر بتاريخ <http://www.hrw.org/ar/news/2011/02/28> وتقدير منظمة العمل الدولية (<http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/press-and-media-centre/>) وتقدير منظمة مراسلون بلا حدود وتقدير منظمة أطباء بلا حدود (http://www.msf-me.org/ar/news/news-statement-and-speeches/WCMS_154099/lang-en/index.htm) وغيرها من المنظمات الدولية. (http://www.msf-me.org/ar/news/news-statement-and-speeches/WCMS_154099/lang-en/index.htm)

16- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى : جورج بالاندييه، الأنثروبولوجيا السياسية، ترجمة جورج أبي صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى (1986).

17- لمزيد من التفاصيل أنظر أريك دافيس: ذاكرة الدولة: السياسية والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث، ترجمة خاتم عبدالهادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2008، ص-46. 48.

18- Keen, D. 1998. The Economic Functions of Violence in Civil Wars. Adelphi Adelphi Papers, No 320. Routledge.pp 23-45.

19- pip. P 23-32

20- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى تقرير المركز العربي للابحاث والدراسات بخصوص الحالة البحرينية الصادر بتاريخ 23 مارس 2011 على الرابط التالي <http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=975cce33-873b-42b6-8207-8ec0bbbc9354> (زيارة بتاريخ 28 مارس 2011).

حول مركز البحرين للدراسات في لندن

تزايد الحديث عن مملكة البحرين والتحديات التي تواجهها مع تزايد حدة الأزمة السياسية فيها منذ 14 فبراير 2011، حين برزت البحرين كأحدى انتفاضات الربيع العربي.

لقد طرح ذلك أسئلة جوهرية عن الحالة البحرينية وتعقيداتها، رغم كونها تعيش وسط دول محافظة و"هادئة"، كما توصف.

وقد شجع الاهتمام الدولي بأحداث البحرين، وكذا نقص المعرفة بها، إلى تأسيس "مركز البحرين للدراسات في لندن" في 3 مايو 2012، كمركز بحثي مستقل، يهدف إلى دراسة الحدث البحريني، والعوامل المؤثرة فيه، ومآلاته المستقبلية.

ويشتغل المركز بإعداد ونشر البحوث والدراسات، وتنظيم حلقات النقاش في الشأن البحريني، في المجالات الاستراتيجية: سياسيا، اقتصاديا، وأمنيا، وما يتصل بعلاقات البحرين الخليجية والعربية والاقليمية والدولية.

يشجع المركز النقاشات والحوارات في الشأن البحريني، ويسعى إلى زيادة اهتمام الباحثين وصناع القرار والفاعلين في الرأي العام وتحفيزهم على تناول الأبعاد المختلفة للمسألة البحرينية.

ويأمل المركز أن يساهم ذلك في فهم أعمق لما يجري في البحرين.

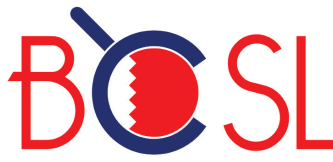
القضايا البحثية محل الاهتمام:

يولي المركز عناية خاصة لكل ما يتصل بالحالة البحرينية، خصوصا ما يتعلق بالتالي:

- القضايا السياسية.
- الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني.
- قضايا حقوق الانسان.
- الشؤون القانونية والدستورية.
- قضايا التسلح والدفاع والأمن.
- الاعلام (الميديا).
- التشابكات الخليجية والعربية والاقليمية والدولية للمسألة البحرينية.
- الاقتصاد والنفط.

كما يولي المركز اهتمامه بالتحول الديمقراطي في دول الخليج والمنطقة العربية.

لنطرح أفكار بحثية، والتقدم للكتابة في المواضيع المطروحة، والتعرف على الضوا البحثية، يرجى التواصل مع رئيس المركز على العنوان البريدي التالي: director@bcsl.org.uk
للاستفسارات العامة، يرجى التواصل مع المركز على العنوان البريدي التالي: info@bcsl.org.uk



BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

www.bcsl.org.uk



عباس ميزرا المرشد كاتب وباحث في الانتقال الديمقراطي ودينامية الجماعات السياسية. حاصل على البكالوريوس من جامعة الكويت 1998، ساهم في تأسيس مجلة الوعي المعاصر وشارك في تحريرها حتى ، 2004، كما ساهم في تأسيس أول صحيفة الكترونية في البحرين عام 2001 (صحيفة المنامة) وترأس تحريرها حتى توقيفها من قبل وزارة الإعلام عام 2002، صدرت له عدة مؤلفات منها: ضخامة التراث ووعي المفارقة اشكالية المجتمع السياسية والتيار الاسلامي في البحرين ، مجمع البحرين للدراسات والبحوث 2002. صدر له عدة مؤلفات منها التنظيمات والجمعيات السياسية في البحرين 2009، البحرين في دليل الخليج 2011 ، دار فراديس للنشر والتوزيع

النموذج الخليجي في التغير السياسي:
اقتصاد الطائفية والعنف في البحرين

19 يونيو 2012

Copyright ©



BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

Bahrain Centre For Studies in London (BCSL)

info@bcsl.org.uk

www.bcsl.org.uk

[Facebook.com/BHCSL](https://www.facebook.com/BHCSL)

@BHCSL